خلال حلقة نقاشية أقامها وفدا الشبكتين العربية والآسيوية للعمالة المهاجرة بالتعاون مع جمعية حقوق الإنسان

حقوقيون: احترام حقوق العمالة الوافدة واجب بعيداً عن اللون والدين والجنسية

المتحدثون خلال الحلقة النقاشية

جانب من الحضور

تصوير: أحمد المهلهل

كتب فارس العبدان

أكد مدير مركز التطوير والتدريب أمين صندوق الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان محمد العتيبي ان الجمعية سلطت الاضواء على قضايا محلية ودولية تتعلق بحقوق الانسان، لافتا الى ان استضافة الجمعية للشبكة العربية للعمالة المهاجرة امر مهم لتسليط الضوء على قضايا العمال الحقوقية المهمة.

جاء ذلك خلال حلقة نقاشية اقامها وفدا الشبكتين العربية والأسيوية للعمالة المهاجرة بالتعاون مع الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان أمس، تحت عنوان «التدابير الوطنية لحماية حقوق العمالة الوافدة» في قاعة الساير بالجمعية.

من جهته، قال رئيس لجنة المشروع الوطني بريرة سعد الحجي ان وزارة الاوقاف تهدف لنشر التوعية حتى تكون من الوزارات الفاعلة في مجال حقوق الانسان، لافتا الى ان مشروع بريرة يركز على فئة الخدم لتوعية العمالة المنزلية والكفلاء ويحترم حقوق الانسان بغض النظر عن لون العمالة المنزلية او دينها او جنسيتها بل يتعامل معها من منطلق إنساني.

واضاف الحجي انه لا توجد في الكويت مؤسسات معنية بتوعية العمالة المنزلية ما دعى وزارة الاوقاف الى تبني المشروع واشركت مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية والسفارات والاعلام، موضحا ان رؤية المشروع تتركز على ايجاد عمالة منزلية واعية من اجل مجتمع خليجي آمن ما جعلنا نركز في المشروع على العادات والتقاليد الكويتية التي تختلف عن عادات مجتمعات اخرى ورفض نقل الثقافات التي تتنافى مع عاداتنا وتقاليدنا الاسلامية.

وأشار الحجي عن توقيع بروتوكول بين الوزارة وجمعية الروضة وحولي لايجاد مكان يمكن من خلاله عقد محاضرات لتوعية العمالة المنزلية فضلا عن دعم من جمعيات اخرى لان هناك اكثر من 600 الف عامل منزلي في الكويت. واردف « العمالة المنزلية ليست ملائكة ولا شياطين وبالتالي لا نريد ان نكون ظالمين او مظلومين.»

■ الحجي: غياب المؤسسات المعنية بتوعية العمالة المنزلية دعا وزارة الأوقاف إلى تبني مشروع بريرة

■ العنزي: حقوق العاملين بالقطاع الأهلي مجرد حبر على ورق ومناصرو القضايا العمالية يتقلصون

بدوره، قال المحامي محمد العنزي ان لدينا في الكويت عمالة وافدة وليست مهاجرة ، موضحا ان هذه العمالة مرتبطة بعدد من المشكلات خاصة موضوع الابعاد الاداري وعدم وجود تامينات اجتماعية لهم ومشكلة تحويل الاقامة من كفيل لاخر وبطء اجراءات التقاضي علاوة على مشكلات التشريع الذي تشهده الكويت بسبب حل المجالس محذرا من اتجاه الكويت الى مرحلة الاتجار بالبشر.

واوضح العنزي ان العمالة الوافدة تنقسم الى ثلاث فئات تشمل العمالة المنزلية والوافدين العاملين بالقطاع الخاص والعاملين بالقطاع الحكومي والاخيرة تعتبر الافضل بين هذه الفئات من ناحية الحقوق.

واكد ان حقوق الوافدين العاملين بالقطاع الاهلي مجرد حبر على ورق لدرجة ان مناصري القضايا العمالية بدأوا يتقلصون بسبب الاجراءات الادارية ، مؤكدا انه طالما لا يوجد تطبيق للحق العمالي فان اية قوانين هي والعدم سواء. وتابع « لم اعد اقبل بقضايا عمالية لانها تتأخر قرابة اربع سنوات لصدور الحكم وبعدها يكون هناك مشكلة في التنفيذ».

واشار العنزي الى ان العامل مضطر ان يلجأ الى وزارة الشؤون قبل اللجوء للمحكمة ، لافتا الى ان الوزارة تطيل في فترة البت لمدة تجاوز سبعة اشهر وهي فترة طويلة يكون حينها العامل قد سافر لبلده، وفي حال تم الحل وديا بينه وبين كفيله يكون امرا خاضعا للمساومات. وافاد انه قدم حلولا لتلك المشاكل وكان مصيرها انها حبيسة الادراج، مطالبا بتشكيل محكمة عمالية يكون دورها الفصل في النزاع بين العامل وكفيله لنيل الحقوق ، مؤكدا ان العمالة التي ترد للكويت ليست الجيدة بل العمالة التي تدفع مبالغ مقابل دخول الكويت.

من جانبه، اتهم رئيس مكتب العمالة الوافدة في الاتحاد العام لعمال الكويت عبدالرحمن الغانم وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل بانها لا تقوم بدورها في تطبيق القانون الذي اصبح حبر على ورق ، متسائلا عن دور الحكومة في حماية المواطنين والعمال الذين هم تحت مظلة الدولة التي يعيشون بها.

واستغرب من استغلال حق الكفالة التي يعتبرها البعض صك ملكية ، منتقدا ترحيل العمالة بطريقة تعسفية بسبب مخالفات مرورية او استغلال صلاحية الابعاد الاداري بطريقة سيئة لان عقاب العامل بالترحيل مع اسرته وعدم اعطائه الحق في التظلم بسبب مخالفة مرورية ، معتبرا ان ذلك امر غير سليم من عدة جهات على الاقل من الناحية الانسانية.

الى ذلك اكد رئيس لجنة العمالة الوافدة في جمعية حقوق الانسان فايز السلطاني ان هناك ظلما يقع بحق الكفيل في مسالة هروب العمالة المنزلية وتسفيرها على حسابه بعد القبض عليها بسبب تلاعب بعض مكاتب الخدم في التعامل مع الاسر. وطالب السلطاني بوضع ضوابط شديدة تحفظ حقوق كل من العمالة المنزلية والكفيل لضمان من أجل الحفاظ على سمعة البلد في المحافل الدولية والمحلية.

محافظ مبارك الكبير استقبل السفير التونسي الجديد لدى البلاد

الشيخ علي العبد الله لدى استقباله السفير التونسي نور الدين الرأي

استقبل محافظ مبارك الكبير الشيخ علي العبد الله بمكتبه بالمحافظة السفير التونسي الجديد نورالدين الرأي في زيارة تعارف ودية بمناسبة مباشرة السفير عمله بدولة الكويت.

ورحب الشيخ علي بالسفير الراي وتم تبادل الاحاديث الودية في شتى الموضوعات والعلاقات الوطيدة التي تربط بين الكويت وتونس وتمنى للسفير التوفيق في عمله وزيادة توطيد العلاقات وتطويرها الى الافضل.

بدوره، اعرب السفير التونسي نور الدين الراي عن سعادته بالعمل في الكويت الشقيقة وانه لمس حب القيادة السياسية بالكويت للجمهورية التونسية والاطمئنان على استقرارها وانه سيبذل اقصى جهد لتوطيد العلاقات الطيبة التي تربط بين البلدين وزيادة الترابط وتقوية التبادل الاقتصادي والتجاري في شتى المجالات.

ووجه الراي دعوة خاصة الى الشيخ علي العبد الله لزيارة تونس وعمل توأمة مع احدى المحافظات بالجمهورية التونسية واشاد بالتطور الرائد الذي تشهده دولة الكويت في شتى المجالات بقيادة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد واخرها استضافة دولة الكويت للتجمع العربي الافريقي وتحقيق العديد من الانجازات والترابط بين مختلف الدول واستضافة اجتماع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحقيق الاهداف المرجوة.

واختتم حديثه شاكرا الشيخ علي العبد الله محافظ مبارك الكبير على استقباله والترحيب به ومعرفته الكثير عن الجمهورية التونسية وتاريخها الطويل.

ضبط وافدين عربيين بحوزتهما 9000 حبة ترامادول

تمكن رجال الإدارة العامة لمكافحة المخدرات من توجيه ضربة جديدة لهذه الآفة بضبط وافدين عربيين وبحوزتهما 9000 حبة ترامادول.

وكانت المعلومات الواردة إلى رجال إدارة العمليات التابعة للإدارة العامة لمكافحة المخدرات قد أفادت عن أن وافدا عربيا يحوز مؤثرات عقلية بقصد الاتجار. . وبعد تكثيف التحريات والتأكد من المعلومات واستصدار الإذن القانوني اللازم تم ضبط المشتبه به وبحوزته 6000حبة ترامادول. . وبالتحقيق معه اعترف بأن الكمية المضبوطة تخصه بقصد الاتجار وان لديه شريكا بحوزته كمية أخرى، وعلى الفور تم ضبط المتهم الثاني بحوزته ما يقارب 3000 حبة من نوع ترامادول.

وتم إحالة المتهمين والمضبوطات إلى جهة الاختصاص.

تتمات

12 مليار دينار

وأوضح البنك في تقريره أيضا أن ايرادات الموازنة العامة ستتراجع بشكل طفيف في السنة المالية ، وذلك بافتراض أن الإنفاق الحكومي ، كما هو مرجح ، قد يأتي أقل بنسبة 5 في المئة الى 10 في المئة من مستواه المعتمد في الميزانية الذي يبلغ 21.0 مليار دينار.

أضاف أن أسعار النفط ستتراوح في نطاق ضيق ما بين 103 و104 دولارات للبرميل في السنة المالية الحالية ، ولن يلتمس الأثر كاملاً إلا بحلول السنة القادمة ، ومع العلم بأن متوسط أسعار النفط قد يأتي دون مستوى العام الماضي بواقع 3 الى 4 دولارات .

وقال إن أسعار النفط شهدت ارتفاعا في أواخر شهر نوفمبر الماضي ، معوضة بذلك كل الانخفاض الذي حصل في بداية الشهر. وارتفع سعر خام التصدير الكويتي من 101 دولار للبرميل في بداية نوفمبر ليصل الى 107 دولارات بعد شهر، وهو أعلى من متوسط شهر نوفمبر بواقع 3 دولارات. وقد سجل مزيج برنت ارتفاعاً مشابها من 103 دولارات في بداية نوفمبر الى 114 دولارا، وهو أعلى من النطاق المسجل لمعظم السنة.

وذكر التقرير أن الارتفاع في أسعار النفط جاء استجابة للاتفاقية بين ايران والمجتمع الدولي ، حول برنامج إيران النووي في نهاية شهر نوفمبر ، مشيرا في الوقت نفسه إلى

انخفاض انتاج كل من الكويت والإمارات بشكل طفيف بنهاية اشهر فصل الصيف الحارة ، ومن المحتمل أن يستمر هذا الانخفاض في الكويت إلى منتصف نوفمبر نتيجة أعمال الصيانة في الحقول .

من جهة أخرى أكد محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل حرص البنك على تطوير آليات عمل الصناعة المالية الاسلامية ، داعيا الى النظر في تأسيس كيان قانوني متخصص يأخذ على عاتقه مهمة تنظيم وتطوير عمل المنتمين لمهنة التدقيق والرقابة الشرعية.

وقال الهاشل في كلمته في افتتاح فعاليات مؤتمر «شورى الفقهي الخامس» امس ان اهمية الصناعة المالية الاسلامية تزداد يوما بعد يوم ، مؤكدا اهمية حوكمة انشطة الرقابة الشرعية والعمل على الارتقاء بها خاصة في ضوء ملامح تجربة الكويت في مجال هذه الصناعة.

اضاف أن ما يزيد من حدة هذه المخاطر هو محدودية أدوات التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الأسلامية ، واللازمة لتخفيف المخاطر .

وذكر أن تفادي تلك المخاطر يتطلب المضي قدما في تنفيذ البرامج الهادفة الى الارتقاء بمستوى الحوكمة والدفع في اتجاه تطوير أسواق مالية يمكن أن تستوعب مجموعة من الأدوات المالية الاسلامية ، فضلا عن بذل المزيد من الجهود الرامية الى ابتكار وتطوير اليات مناسبة للتحوط ضد المخاطر.

واكد ضرورة ايلاء المزيد من الاهتمام بعملية التحقق من الالتزام بأحكام الشريعة الأسلامية أو ما يعرف بالتدقيق الشرعي اللاحق ، حيث يتم عادة اسناد مهمتي الفتوى والتدقيق الشرعي اللاحق لهيئة الرقابة الشرعية في بعض المؤسسات الإسلامية ، وهو مايتعارض مع أسس حوكمة الرقابة الشرعية ، وبالتالي هناك ضرورة لوضع أطر مهنية واضحة ومحددة لمهام ومسؤوليات كل من الهيئات الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي .

مجلس الوزراء

الأمير الشيخ صباح الأحمد في كل من افتتاح الدورة والجلسة الختامية لها والنتائج الطيبة التي أسفرت عنها.

وأشاد المجلس بالجهود التي بذلها صاحب السمو الأمير وكذلك بجهود أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي في هذا اللقاء الأخوي معربا عن ارتياحه للنتائج المثمرة التي أسفرت عنها أعمال القمة والتي جسدت حرص قادة دول المجلس على تلبية تطلعات شعوبهم في تحقيق المزيد من الإنجازات ودعم الأهداف الخيرة التي أنشئ من أجلها.

وبمناسبة ذكرى العيد الوطني لمملكة البحرين قدم مجلس الوزراء خالص التهاني والتبريكات لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة ملك مملكة البحرين الشقيقة وللشعب البحريني الشقيق متمنيا للمملكة الشقيقة مزيدا من التقدم والازدهار والرخاء في ظل قيادته الحكيمة.

الكويت والعراق

الخارجية العراقي هوشيار زيباري وكبار المسؤولين في البلدين.

واكد الشيخ صباح الخالد ان هذه الدورة تأتي استكمالا للخطوات الايجابية المتواصلة في تعزيز التواصل والتنسيق والتشاور وتبادل الزيارات على كل المستويات بين البلدين وصولا لتحقيق توجيهات القيادة السياسية لكلا البلدين وامال الشعبين الشقيقين.

واضاف ان العلاقات الكويتية – العراقية شهدت خلال العامين الماضيين تطورات ايجابية ملموسة «ما جعلها الأبرز والأكثر ايجابية في خضم التداعيات والمستجدات الاقليمية الراهنة الأمر الذي يستوجب معه بذل الجهود والمساعي تجاه تحقيق أهداف اللجنة ».

وكان الشيخ صباح الخالد قد عبر في كلمته خلال اجتماع الدورة الثالثة عن استنكار الكويت وإدانتها لما شهدته العراق من أعمال إرهابية خلال الفترة السابقة استهدفت النيل من الابرياء والعزل وزعزعة أمنه واستقراره حيث أعرب عن صادق التعازي والمواساة لأسر الضحايا ومتمنيا الشفاء العاجل للجرحى والمصابين.

ورحب الشيخ صباح الخالد بقرار العراق الموافقة على إعادة افتتاح قنصلية الكويت في البصرة وافتتاح قنصلية جديدة لدولة الكويت في اربيل مبينا ان هذه الخطوة تمثل انطلاقة دبلوماسية اخرى تضاف الى ما تم تحقيقه حتى الان من انجازات في علاقة الكويت الاخوية مع العراق.

من جهته، قال زيباري ان هذه الدورة تأتي «تتويجا لعمل مهني واحترافي هادف في سبيل تسوية جميع القضايا العالقة بين البلدين» مؤكدا التوصل الى نتائج ايجابية في «معالجة القضايا الأصعب والأعقد» في العلاقات العراقية – الكويتية والتي كانت محكومة بقرارات دولية من مجلس الأمن.

وحول الاتفاق النووي التمهيدي بين ايران والدول الغربية «5+1» اعتبر زيباري الاتفاق «انجازا كبيرا جدا وفيه مصلحة جميع شعوب المنطقة» مضيفا ان العراق من الدول التي ايدت هذا الاتفاق «الذي سيؤدي الى مزيد من الأمن والاستقرار ويبعد المنطقة الاقليمية والخليج بالذات عن المواجهات والحروب وهناك مصلحة حقيقية للطرفين في الالتزام به والوصول به الى اتفاق نهائي وشامل».

وعن تطرات الأوضاع السورية قال زيباري إن الشعب السوري لن يرضى بإمارة إسلامية وهو صاحب القرار في عملية الانتقال السياسي.

الغانم: البرلمان

فعاليات مؤتمر «المتغيرات القانونية المعاصرة في الوطن العربي» المقام حاليا تحت رعاية سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

واشار الغانم الى ان افتتاح هذه القاعة له من الدلالات الشيء الكثير وخصوصا في هذا الوقت «ونحن في امس الحاجة للاستفادة والاقتداء بجيل الاباء والرواد ممن صنعوا وسطروا التاريخ بثوابتهم ومبادئهم وللالتزام بالدستور نصا وروحا والاستفادة من التجربة الثرية التي خاضها المؤسسون الاوائل لنقوي ممارستنا السياسية التي اعتقد انه جانبها الصواب في السنوات الاخيرة».

من ناحية اخرى، دشن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خدمة «ساهم في التشريع» على الموقع الالكتروني لمجلس الامة التي تتيح للمواطنين المساهمة في ابداء ارائهم في المقترحات والمشاريع بقوانين المدرجة على لجان المجلس.

وقال الغانم خلال تدشينه الخدمة انها تعد احدى الاليات التي ستساهم بشكل كبير في توسيع المشاركة الشعبية لابداء الراي والملاحظات لممثلي الامة مبينا «انه منذ بداية الفصل التشريعي لهذا المجلس ونحن نتحدث عن توسيع المشاركة الشعبية من الشعب الى بيت الشعب وان تصل اراؤه وملاحظاته وان يكون لها انعكاس في قاعة عبد الله السالم».

واضاف: اننا بدانا باستطلاع الرأي الذي ساهم في توحيد رؤى اعضاء المجلس ثم بدانا بالجولات الميدانية التي عززت من الدور الرقابي ووصول المعلومة الصحيحة لنواب المجلس موضحا «اننا اليوم ندشن خدمة ساهم في التشريع حتى يكون النواب قريبين من المواطنين».

العليم للقوى السياسية

كان شفافا وكانت مصلحة الكويت حاضرة فيه، وكما عودتنا الحركة الدستورية فإن مصلحة الكويت هي أهم ما تصبو إليه كمؤسسة سياسية تعمل في الشأن الكويتي السياسي .

وأشار العليم إلى أن تجربة «حدس» مر عليها نجاحات وإخفاقات، وكان هناك نقاط قوه ونقاط ضعف لهذه التجربة ولكنها تجربة مهمة وثرية أن نطرحها للمجتمع للشراكة عليها، ونتشارك في تطوير هذه التجربة وتنميتها بما يخدم الوطن بيننا وبين الشركاء السياسيين الذي بيننا وبينهم فضاءات مشتركة وتوجه محافظ موجود في البلد.

وأضاف قائلا: نحن نعتقد أن الكويت تمر بمرحلة سياسية صعبة تحتاج إلى تعاون الجميع وتضافر الجهود للخروج من هذه الأزمات التي تلد إحداهما الأخرى ، مشيرا إلى أن الأفق السياسي في الكويت يقترب من الانسداد ، وهناك محاولات للإصلاح لكن هذه المحاولات مازالت تحتاج إلى التفاعل والدعم لإيجاد أرضية لمشروع إصلاحي يخدم الكويت وأهلها وكل من يقيم على أرض الكويت .

وقال العليم إن الفساد وصل إلى مرحلة كبيرة ، فقد أصبحت محاربته واجبا وطنيا على الجميع ، لأن البنية الأساسية التي نتعامل معها تدعم وجود الفساد المالي والإداري والجميع ينشد الإصلاح والإصلاح له مقوماته من خلال تشكيل الحكومة ونهجها فقد قلت الكفاءات ورجال الدولة في تشكيل الحكومات التي لاتبني على برنامج لذا فتشكيل تلك الحكومات يحتاج إلى مراجعة.

وقال العليم : نحن شركاء مع الكل والشخصيات الوطنية الموجودة في الساحة السياسية ونتعاون معها للعمل في الإصلاح السياسي الذي يحقق مصلحة الكويت مطالبا بضرورة تجاوز السلبيات وتعزيز الايجابيات مشيرا إلى أن الحركة لمست جدية من الشركاء في المعارضة الإصلاحية إلى إيجاد آلية من الممكن أن تحقق النجاح والتنمية والاستقرار السياسي في الفترة القادمة.

من جانبه، نشر الناشط داهم القحطاني عبر مدونته وقائع مؤتمر الحركة الدستورية الاسلامية الذي ضم 20 من الشخصيات السياسية أعطيت لهم صفة عضو عامل لسنتين يمارسون فيها كل الصلاحيات المنوطة بأعضاء المؤتمر العام، مؤكدا أن العليم طالب في كلمته بخلق شراكة مع اتجاهات وشخصيات سياسية لإنشاء حزب أو هيئة سياسية تمثل أغلبية الاتجاه المحافظ إذا تم تشريع قانون ينظم العمل السياسي في الكويت.

«البلدي» أقر

المحلي للمنطقة الاقليمية الثانية كما جاءت شريطة الاخذ بعين الاعتبار مخطط استعمالات الاراضي والنمو العمراني للمنطقة الاقليمية الثانية حتى عام 2030.

ودعا المجلس ادارة بلدية الكويت الى العمل على تفعيل تنفيذ تلك التوصيات والمشاريع المقترحه حسب الاجراءات والنظم المتبعه بهذا الشأن وبالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية وفق خططها، وفوض ادارة البلدية بتحديد المساحات والابعاد النهائية للمواقع بعد اخذ موافقة لجنة المرافق والخدمات على الطبيعة والالتزام بتقديم برنامج زمني محدد ومتابعة دورية مع ادارة المخطط الهيكلي مع تزويد المجلس بتقرير ربع سنوي.

وناقش المجلس محضر اجتماع لجنة محافظة حولي حيث تمت الموافقة على عدد من المعاملات ومنها اطلاق اسماء الشيخ جابر فهد المالك الصباح على شارع بمنطقة الزهراء وعبداللطيف عيسى العبدالجليل على طريق بمنطقة بيان وحمد مبارك المناعي على شارع بمنطقة الجابرية وتغيير موقع شارع سليمان المرشود بمنطقة مشرف، واحال المجلس عددا من الاقتراحات المقدمة من الاعضاء الى الجهاز التنفيذي ومنها اغلاق فتحة متفرعة من شارع البلاجات وتسمية احد شوارع باسم شهداء الكويت وكذلك الاقتراح المقدم بشأن المرحلة الاولى لمعالجة القمامة في المناطق النموذجية.

ووافق المجلس على اطلاق اسم ساري مناور الثويمر على شارع بمنطقة الرقعي بناء على حكم المحكمة الصادر واطلاق اسم سند بن مسعود بن سيحان على شارع بمنطقة الرحاب واطلاق اسم مذكر رباح القويع على شارع بمنطقة العارضية للاستعمالات الحكومية وكذلك اطلاق اسم قناص ناشي الفجي على شارع بمنطقة الفروانية واطلاق اسم برجس عبدالله السور على طريق بمنطقة العارضية.

الأذينة: تذليل

الاتحاد عوض الدماك: استمعت إلى مطالبهم المتعلقة بالبلدية وأكدت لهم الحرص على العمل لدراسة كل المطالب والعمل على تحقيقها لاسيما وأنها متعلقة بقطاع مهم كالقطاع الزراعي وإننا في البلدية لن نتوانى عن تقديم كل الدعم لمساندتهم في توفير الأمن الغذائي للكويت.

وعن تخصيص مواقع لتسويق المنتج النباتي المحلي أكد أن موضوع القسائم ليس من اختصاص البلدية ولكن له علاقة بها، لاسيما بشأن الشبرة 3 و4 في الشويخ والتي سحبت من الاتحاد من قبل البلدية، مبينا أنه سوف يطلب الملف الكامل لدراسته وإجراء اللازم بشأنه بما يخدم القطاع الزراعي.

«الأشغال»: لدينا

الكبرى والانشائية والصيانة، وقال الكليب في مؤتمر صحفي أمس، ان عدد مشاريع الوزارة خلال عام 2013/2012 بلغ 376 مشروعا تشمل عقودا واتفاقيات بقيمة 8 مليارات و782 مليون دينار مبينا ان الميزانية التي طلبت للصرف تبلغ 601 مليون تم صرف 93 في المئة منها.

وذكر ان مشاريع الوزارة خلال عام 2014/2013 بلغت 426 مشروعا زادت عن العام الماضي 50 مشروعا تقريبا بتكلفة 9 مليارات و 135 مليون دينار تقريبا مضيفا ان المطلوب للصرف هو 700 مليون دينار ولم تبين حتى الان نسبة الصرف.

واكد الكليب اهمية القضية الاسكانية باعتبارها قضية دولة وليست قضية جهة محددة مضيفا ان الوزارة تسخر جهودها للمساهمة في حل القضية الاسكانية.

إيران منعت

الإجراءات الضرورية بخصوص تقديم طلب إصدار تأشيرة لمحمد خاتمي، إلا أن حظر السفر المفروض على محمد خاتمي منذ عام 2009 حال دون السماح له بالسفر لإفريقيا الجنوبية.

وتحت عنوان «لماذا لم يشارك محمد خاتمي في مراسم تأبين نلسون مانديلا؟»، كتب موقع «انتخاب» أن الرئيس الإيراني الحالي، حسن روحاني، كان موافقاً على مشاركة الرئيس الأسبق في هذه المراسم في إفريقيا الجنوبية. والخارجية الإيرانية أيضا اتخذت الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص، ولكن لم يسمَ الموقع الجهة التي لا تزال منذ خمسة أعوام تعارض سفر محمد خاتمي إلى الخارج.

وكانت جهة غير معروفة في السلطة فرضت حظر السفر إلى الخارج على الرئيس الإيراني الأسبق في أعقاب الاحتجاجات الدموية التي تلت انتخابات عام 2009 الرئاسية، حيث اتهمت الحركة الإصلاحية التي ينتمي إليها محمد خاتمي السلطات بممارسة التزوير الممنهج لصالح الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد.

وعلق موقع «انتخاب» على أهمية مشاركة محمد خاتمي في مراسم تأبين مانديلا من عدة جوانب، من قبيل العلاقات الودية التي كانت تربط الأخير بخاتمي من جهة، وكون الرئيس السابق لم يقم بأي زيارة إلى الخارج، فسفره في الظروف التي تمر بها إيران كان لصالح إيران إعلاميا.

وحسب التقرير أن حكومة حسن روحاني قامت بمتابعة موضوع سفر محمد خاتمي، ولكن قيل أن يغادر البلاد تم إبلاغه بأنه لا يمكنه الخروج من إيران.

وتفيد بعض المصادر بأن الرئيس السابق، محمود أحمدي نجاد، هو الذي أصدر قرار منع الرئيس محمد خاتمي الإصلاحي من السفر إلى الخارج، إلا أن أحمدي نجاد نفى ذلك.

وينعت الأصوليون المتشددون في السلطة خاتمي بأنه أحد رؤوس «الفتنة»، في إشارة إلى الاحتجاجات المليونية التي عمت شوارع العاصمة والمدن الكبرى في إيران عام 2009.

الإخوان أعلنوا

والذي تشكل بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي : «إننا نرفض أي اقتراع تحت الحكم العسكري» ، في سياق متصل كان حزب النور السلفي أعلن أنه سيصوت ب«نعم» على الاستفتاء ، وقال شريف طه، المتحدث الرسمي باسم حزب النور، إن الحزب يستعد للاستفتاء على الدستور الجديد بما وصفه حملة قوية تقوم على التواصل مع قواعد الحزب في المحافظات لإطلاعهم على ما تم في لجنة الخمسين لتعديل الدستور، وكذلك وضع خارطة للانتشار في كل القرى مثل سائر الحملات في الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية، وذلك بغرض شرح مواد الدستور للناس، وأشار طه إلى أنه سيكون هناك حشد لكل العناصر المؤمنة والمقتنعة بما قام به حزب النور، للتصويت ب«نعم» في يوم الاستفتاء.